

أنشطة النقل واللوجستيات في الكويت

تأسست الهيئة العامة للطرق والنقل البري في الكويت بموجب قانون رقم 115 لسنة 2014 لتقوم على إدارة منظومة نقل بري حديثة وآمنة من خلال رؤية دولة الكويت التنموية والطموحة (كويت جديدة 2035) لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مجال الطرق والنقل البري.

وقد شهدت الكويت والمنطقة والعالم العديد من التحديات في السنوات العشر الأخيرة والتي أفضت إلى خلق بيئة جديدة تستدعي إعادة النظر في العديد من الأمور التي كان مسلماً بها لعقود والتي تمس مجالات حياتنا اليومية جميعاً سواءً اقتصادياً أو بيئياً أو مجتمعياً، ومنها:

- ارتفاع معدلات الغازات الدفينة عالمياً وتولد ضرورة تبني الاقتصاد الدائري للكربون وغيرها من الالتزامات الدولية الناشئة عن اتفاقية باريس للمناخ

- تزايد معدلات العواصف الرملية وانتشار ظاهرة تراكم الرمال بشكل أكثر تأثيراً عن ذي قبل

- تزايد أسعار مواد البناء عالمياً ومحدودية العديد من الموارد الطبيعية المرتبطة بها مما استدعى الاعتمادية بشكل أكبر على دراسات الهندسة القيمة والبدائل الهندسية الاقتصادية

استجابت وتفاعلت الهيئة مع تلك التحديات وغيرها من خلال دعمها للاقتصاد الدائري للكربون ومشاركتها في برنامج العمل الحكومي لدولة الكويت لخفض الانبعاثات الكربونية والوصول مستقبلاً إلى (Net Zero) بالإضافة إلى تطوير تصميم ودراسة مشاريعها الكبرى على أسس الهندسة القيمة بما يخفف الآثار البيئية ويعزز القيمة المضافة العائدة من تلك المشاريع بالتوازي مع شروعاتها في الإعداد لاستراتيجية شاملة ومتكاملة ✓
تؤسس لاستخدام الهيدروجين في قطاع النقل بشكل فعال مستقبلاً مع رؤية الهيئة لأهمية تعزيز ثقافة النقل الجماعي المعتمد بالأساس على الهيدروجين واستبدال وسائل النقل التقليدية والتي تعمل بالديزل بوسائل النقل العاملة بالهيدروجين بالتوازي مع دعمها لمنظومة الشواحن للسيارات الكهربائية والتي بدأ تنفيذها واستخدامها على أرض الواقع في نطاق التعاون والالتزام المتواصل بالمواصفات الخليجية المحددة.

وفي ظل رؤية الهيئة لتحديث إدارة منظومة النقل، فقد اخذت الهيئة بالاعتبار شمولية الحاجة إلى تأسيس نظم للنفقات الرأسمالية والتشغيلية (CAPEX and OPEX) متصلة بكافة الجهات المعنية بقطاع النقل البري مستقبلاً والتي بدأت الهيئات المعنية بتأسيسها إبتداءً من خدمة لقطاع الأمن الغذائي ليلها منظومة السكة الحديد وغيرها.

وختاماً، تبنت الهيئة منذ إنشائها تلبية الطلب على النقل من خلال منظومة متكاملة ومستدامة تراعي وتحرص على التوازن بين القيمة مقابل التكلفة والحفاظ على التوازن البيئي وتقليل الأضرار البيئية المصاحبة للنقل واحتوائها بشكل آمن وفعال ستظهر نتائجها بدءاً تنفيذ المخطط الهيكلي الأول لمشاريع الهيئة (2023 - 2028).

أما فيما يخص السلامة المرورية :-

بادرت الهيئة العامة للطرق والنقل البري بإعداد أدلة إرشادية ومنها خاصة بالسلامة على الطرق لدول مجلس التعاون .

وتم تقديمها في اللجنة الفنية للنقل البري وهندسة الطرق التابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وقد تمت الموافقة على الإطار العام لإعداد الأدلة الإرشادية للسلامة المرورية من قبل اللجنة الوزارية للنقل والمواصلات التابعة لـ G.C.C للمرحلة الأولى والمتضمنة :

• الدليل الإرشادي لفحص السلامة على الطرق

• الدليل الإرشادي لتصميم جانب الطريق

• الدليل الإرشادي تقييم سلامة شبكة الطرق

كما أن الهيئة مشاركة في فريق عمل سلامة النقل البري بحضور ممثلها للاجتماعات المنعقدة

ويتم من خلالها المناقشة والوقوف على أحدث مستجدات دول المجلس بشأن السلامة المرورية .

صمم من قبل د. محمد الحمادي
٣٠٠٠٠٠
١٤٤١ - ١٤٤٢



UNITED NATIONS

الدستور
ESCWA



أما بخصوص المنصة الإلكترونية لنظام النقل المتكامل في الدول العربية

- بناءً على طلب الإسكوا لترشيح منسقين وطنيين عن كل دولة من دول الأعضاء لحضور الورش التدريبية وإدخال البيانات المطلوبة بنظام المنصة الإلكترونية ، تم تسمية منسق وطني عن الهيئة العامة للطرق والنقل البري م. نور الهدى السماك (رئيس قسم التخطيط) للتنسيق وتوفير البيانات وإدخالها في مجال النقل البري ، كما أنه تم تأكيد تسمية المنسق الوطني في عام 2021.
- تم حضور المنسق الوطني لجميع ورش العمل والدورات التدريبية المقدمة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .
- تم التنسيق وإدخال البيانات المطلوبة فيما يخص بيانات الطرق الإقليمية بدولة الكويت في المنصة الإلكترونية لنظام النقل المتكامل في الدول العربية ، وتم التحديث عليها بيونيو 2022 وفقاً لآخر المستجدات ووفق الاحصائيات الرسمية المنشورة للدليل الإحصائي لدولة الكويت 2020 والتي تخص مجال النقل البري .

٣٠١٩٩
١٠١٩٩
١٠١٩٩



UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA